مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

موقف المملكة الليبية تجاه القضايا العربية عام 1958 (لبنان والعراق) انموذجاً

م.م. نرمين عباس عبدالامير
كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة كربلاء
Nermeen.a@uokerbala.edu.iq
07703237414

التخصص العام للبحث: تاريخ	التخصص الدقيق للبحث: التاريخ الحديث

معلومات الورقة البحثية

الكلمات الرئيسية:

الكلمات المفتاحية: السياسية الخارجية، المملكة الليبية، جامعة الدول العربية، العراق، لبنان.

المستخلص باللغة العربية:

استعرض البحث موقف المملكة الليبية المتحدة من أبرز التحولات السياسية في عام 1958، مع التركيز على أزمة لبنان وانقلاب العراق، شهد لبنان في تلك المدة اضطرابات سياسية وأمنية حادة نتيجة اغتيال الصحفي نسيب المتني وتصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد حكم الرئيس كميل شمعون، ما دفع الحكومة اللبنانية إلى تقديم شكوى رسمية إلى جامعة الدول العربية ضد تدخل الجمهورية العربية المتحدة بقيادة مصر، وقد انعقد المجلس في بنغازي برئاسة ليبيا، التي أدت دور الوسيط الفاعل، وسعت إلى تهدئة الأوضاع وحفظ سيادة لبنان، رغم رفض الرئيس شمعون قبول قرارات المجلس، ما أبرز السياسة الليبية القائمة على التوازن والحياد، أما في العراق، فقد أدى انقلاب 14تموز 1958 إلى الإطاحة بالنظام الملكي ومقتل العائلة المالكة، ما أثار صدمة عميقة لدى الملك إدريس السنوسي والحكومة الليبية، ورغم الضغوط الداخلية والخارجية، حاولت ليبيا الموازنة بين روابطها الأسرية والدينية مع العائلة الملكية العراقية والمصلحة الوطنية العليا، حتى تم اتخاذ قرار الاعتراف بالنظام الجمهوري العراقي في 8 آب 1958، مع شرط استمرار السفير العراقي عبد المنعم الكيلاني في طرابلس، يعكس البحث قدرة ليبيا على ممارسة دبلوماسية متوازنة وحكيمة في إدارة الأزمات العربية، وحفاظها على استقرار المملكة وتوازن مصالحها الوطنية مع الالتزام بالمعايير الدبلوماسية والتضامن العربي، رغم التحديات والصراعات الإقليمية المعقدة التي ميزت تلك المرحلة.

doi: https://doi.org/10.63797/bjh.

المقدمة

شهدت المنطقة العربية في نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين تحولات سياسية مفصلية، كانت نتائجها عميقة على مسار العلاقات الداخلية والدولية للدول العربية، ولاسيما في ظل تصاعد الحركات القومية العربية والصراعات الإقليمية بين التيارات الملكية والجمهورية، شكلت هذه المرحلة اختباراً حقيقياً لقدرة الدول العربية على التوازن بين مصالحها الوطنية ومتطلبات التضامن العربي، كما أبرزت التحديات التي تواجه الحكومات الملكية والجديدة في إدارة الأزمات الداخلية والخارجية على حد سواء.

يمثل انقلاب 14تموز 1958 في العراق، وما تبعه من سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية، نموذجاً بارزاً لتلك التحولات، إذ أحدث صدمة عميقة لدى الأنظمة الملكية العربية، ولاسيما ليبيا، التي واجهت معضلة سياسية حادة بين الالتزام بالروابط الأسرية والدينية مع العائلة المالكة العراقية، والمصلحة الوطنية العليا التي استلزمت التعاطي مع الواقع الجديد بحذر وحنكة.

كما شكلت الأزمة اللبنانية في عام 1958 اختباراً آخر للدبلوماسية العربية، إذ شهدت البلاد اضطرابات سياسية وأمنية حادة، مع تدخلات خارجية وإقليمية، أبرزها دور الجمهورية العربية المتحدة في دعم المعارضة اللبنانية، وقد برزت ليبيا حينها كلاعب محوري في مساعي احتواء الأزمة، من خلال قيادة مجلس جامعة الدول العربية في بنغازي، وتبني سياسة حياد متوازن، سعت إلى تهدئة الأوضاع بين الأطراف المتصارعة، والحفاظ على وحدة الصف العربي.

يهدف هذا البحث إلى دراسة موقف ليبيا الرسمي من أبرز التحولات السياسية في المنطقة خلال عام 1958، مع التركيز على دورها في إدارة أزمة لبنان وانقلاب العراق، وكيفية موازنة الحكومة الملكية بين الاعتبارات الوطنية والمصالح الإقليمية، فضلاً عن تحليل استراتيجياتها الدبلوماسية والسياسية التي ساهمت في تعزيز مكانتها الإقليمية والحفاظ على الاستقرار النسبي في المنطقة العربية.

اولاً: موقف المملكة الليبية المتحدة من ألازمة اللبنانية في ظل التدخل المصري عام1958

شهد لبنان في عام 1958 واحدة من أخطر الأزمات السياسية في تاريخه الحديث، إذ دخلت البلاد في مرحلة من الاضطراب والانقسام الحاد نتيجة تداخل عوامل داخلية وخارجية، وقد تجلت هذه الأزمة في موجة احتجاجات شعبية واسعة، رافقها إضراب عام شلّ الحياة السياسية والاقتصادية، وعكست حالة الغضب الشعبي المتنامي تجاه سياسات السلطة الحاكمة، وكان الحدث المفصلي الذي فجّر هذه التطورات هو اغتيال الصحفي المعارض نسيب المتني[1]، المعروف بانتقاداته اللاذعة للحكومة ومواقفه المناهضة

لسياسات رئيس الجمهورية كميل شمعون[2]، في 8 أيار 1958، سارعت قوى المعارضة إلى تحميل رئيس الجمهورية مسؤولية اغتيال المتني، معتبرة أن الجريمة جاءت في سياق إسكات الأصوات المعارضة وتقييد الحريات العامة، وعلى إثر ذلك، تصاعدت المطالب الشعبية والسياسية الداعية إلى استقالة كميل شمعون من منصبه، وتشكيل حكومة مؤقتة تتولى إدارة شؤون البلاد والإشراف على إجراء انتخابات رئاسية جديدة تضمن انتقالًا سلميًا للسلطة وتحقيق الاستقرار السياسي[3].

ومع تزايد حدة الاحتجاجات، دخل لبنان في حالة من التوتر الأمني الشديد، إذ اندلعت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن استمرت ثلاثة أيام متتالية، وأسفرت هذه الصدامات عن سقوط عدد كبير من الضحايا، إذ قُتل ثلاثة عشر متظاهرًا وأصيب أكثر من مئة وعشرة آخرين بجروح متفاوتة الخطورة، الأمر الذي زاد من حدة الغضب الشعبي وعمّق مشاعر السخط تجاه السلطة، ومع عجز الحكومة عن احتواء الموقف بالوسائل السياسية، لجأ الرئيس كميل شمعون إلى استخدام القوة العسكرية والأمنية لقمع الاحتجاجات، في محاولة لإعادة فرض النظام والسيطرة[4].

غير أن هذه الإجراءات القاسية جاءت بنتائج عكسية، إذ ساهمت في توسيع رقعة الاضطرابات وخروج الأوضاع عن السيطرة، فقد اندلعت انتفاضة شعبية واسعة انطلقت شرارتها من منطقة الشوف، ثم ما لبثت أن امتدت إلى مختلف المناطق اللبنانية، لتتحول إلى حركة احتجاج وطني شامل وكان الهدف الأساسي لهذه الانتفاضة إسقاط حكم كميل شمعون، ووضع حد لما عدته المعارضة فسادًا سياسيًا وإداريًا، فضلاً عن رفض السياسات التي أدت إلى تعميق الانقسام الداخلي، والتأكيد على ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية والحفاظ على استقلال القرار اللبناني، وهكذا دخل لبنان في مرحلة حرجة من تاريخه، مهدت لتدخلات إقليمية ودولية لاحقة، وأسهمت في إعادة رسم ملامح الحياة السياسية في البلاد[5].

عقد وزير الخارجية اللبناني شارل مالك مؤتمرًا صحفيًا أعلن فيه موقف الحكومة اللبنانية من تطورات الأحداث، إذ وجّه اتهامًا صريحًا إلى الجمهورية العربية المتحدة، بقيادة مصر، بالتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للبنان، وأكد مالك أن هذا التدخل تمثّل في تحريض الشارع اللبناني على التظاهر ضد رئيس الجمهورية كميل شمعون، مشيرًا إلى أن رفع المتظاهرين لأعلام الجمهورية العربية المتحدة يُعد دليلًا واضحًا على هذا التدخل، كما اتهمها بتقديم الدعم المالي والعسكري للمعارضين، إلى جانب شن حملة إعلامية مكثفة هدفت إلى تشويه صورة الرئيس شمعون والنيل من شرعيته[6].

وفي سياق مواجهة هذا الموقف، بادر الرئيس كميل شمعون إلى اتخاذ خطوات دبلوماسية تصعيدية، فاستدعى سفراء الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، وأبلغهم بأن لبنان يواجه ما وصفه بحالة

عداء مفتوح مع الجمهورية العربية المتحدة. وطالب شمعون الدول الغربية بالتدخل العاجل لمساندة لبنان ووضع حد للأزمة المتفاقمة، معتبرًا أن هذا التدخل ضروري لإنقاذ البلاد من الانهيار واستعادة الاستقرار السياسي والأمني[7].

كان هناك تخوف لدى الرئيس كميل شمعون بعد حصول الجمهورية العربية المتحدة على أسلحة من دول الكتلة الشرقية المدعومة من الاتحاد السوفيتي هذا يعني انها أصبحت دولة شيوعية حسب تفكير كميل شمعون وانها بدأت تسعى لجر لبنان لتسيره على أهوائها، كان لدى الرئيس كميل شمعون خوف على المسيحية في لبنان اذ حسب رايه انها أصبحت مهددة بالخطر لهذا طلب المساعدة الخارجية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها تتخوف من هذا العصيان السياسي لأنها رات فيه سيطرة للشيوعية على لبنان، لذلك اتخذ الرئيس ايزنهاور قراراً بتحريك جزاء من الأسطول الأمريكي السادس الى البحر المتوسط، اذ ان الرئيس الأمريكي رأى انه يجب تطبيق مبدا ايزنهاور لذلك تم انزال القوات الأمريكية في لبنان[8].

أمام تفاقم الأزمة السياسية والأمنية في لبنان، تقدّمت الحكومة اللبنانية في ٢١ أيار ١٩٥٨ بشكوى رسمية إلى جامعة الدول العربية ضد الجمهورية العربية المتحدة، اتهمتها فيها بالتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية وتأجيج الاضطرابات وعدم الاستقرار في البلاد وعلى إثر هذه الشكوى، عقد مجلس جامعة الدول العربية أولى جلساته الاستثنائية في ٣١ أيار ١٩٥٨ في مدينة بنغازي الليبية، في خطوة عكست الدور العربي المحوري الذي اضطلعت به ليبيا آنذاك، وقد انعقد الاجتماع برئاسة رئيس الوزراء الليبي عبد المجيد كعبار وتحت رعاية الملك إدريس السنوسي، ما منح المؤتمر بعدًا سياسيًا ودبلوماسيًا مهمًا، وأكد حرص ليبيا على احتواء الأزمة ومنع تفاقمها عربيًا[9].

وخلال جلسات المجلس، أدت ليبيا دور الوسيط الفاعل بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة، إذ بذل عبد المجيد كعبار جهودًا مكثفة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، والعمل على تهدئة الأوضاع المتوترة داخل لبنان، ومنع انتقال الخلاف إلى صدام عربي أوسع، وقد ركزت المساعي الليبية على الحفاظ على سيادة لبنان، وفي الوقت نفسه تجنيب المنطقة مزيدًا من الانقسام والتوتر[10].

وبعد مناقشات مطولة ومداولات سياسية استمرت عدة أيام، توصّل مجلس جامعة الدول العربية في ٥ حزيران ١٩٥٨ إلى جملة من القرارات التي هدفت إلى معالجة الأزمة اللبنانية، والتأكيد على احترام استقلال لبنان وسيادته، والعمل على وقف أي تدخل خارجي في شؤونه الداخلية، وذلك في إطار مسعى عربي جماعي قادته ليبيا لاحتواء الأزمة وإيجاد حل توافقي لها وتوصلت جامعة الدول العربية الى القرارات الاتية[11]:

1- توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء عن طريق الجامعة العربية.

2- تقوم لبنان بسحب الشكوى المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي.

3- مناشدة جميع الأطراف اللبنانية إيقاف الإضرابات وتسوية النزاعات الداخلية بالطرق السلمية.

4-إرسال لجنة من بين أعضاء المجلس لتهدئة الوضع وتنفيذ مقررات الجامعة العربية.

وقد ذكر سكرتير رئيس الوزراء بشير السني المنتصر قائلاً" بذلت المملكة، جهوداً جبارة للخروج بهذا القرار"[12].

وكانت هذه المقررات حلاً وسطاً وقد وافق عليها جميع أعضاء المجلس بما فيها مندوب لبنان، ألا ان الرئيس كميل شمعون رفض الموافقة على قرارات مجلس الجامعة العربية، وبناءاً على رفضه أعلن الوفد العراقي والوفد الأردني سحب تأييدهما لمشروع القرار[13].

برز الدور الليبي بوضوح خلال أزمة لبنان عام ١٩٥٨، إذ استطاعت ليبيا، من خلال اتباعها سياسة حياد متوازن وحذر، أن تؤدي دورًا محوريًا في إدارة الخلافات العربية-العربية ومنع تفاقمها، فقد عملت القيادة الليبية على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة داخل إطار جامعة الدول العربية، وسعت إلى تجنيب المنظمة العربية الانزلاق نحو الانقسام أو التفكك في مرحلة اتسمت بحساسية سياسية شديدة[14].

وتمثّل هذا الدور بشكل خاص في نجاح ليبيا في دفع مجلس جامعة الدول العربية إلى إصدار قرار توافقي، ورغم أن هذا القرار لم ينهِ الأزمة اللبنانية بصورة نهائية، إلا أنه شكّل إنجازًا سياسيًا مهمًا حفظ وحدة الصف العربي، وحال دون انهيار جامعة الدول العربية تحت وطأة الخلافات الحادة بين الدول الأعضاء، وقد عكس ذلك قدرة ليبيا على ممارسة دبلوماسية هادئة وفاعلة، قائمة على التوازن وعدم الانحياز[15].

وعندما أخفقت الجهود العربية في التوصل إلى حل شامل يرضي جميع الأطراف، نُقلت القضية إلى مجلس الأمن الدولي، إلا أن الأخير رفض شكوى لبنان، وجاءت قراراته منسجمة إلى حد كبير مع الموقف العربي الذي ساهمت ليبيا في بلورته، وأسهم هذا التطور في تعزيز المكانة السياسية والدبلوماسية لليبيا، إذ ظهر أن المساعي الليبية كانت أكثر واقعية واتزانًا من الطروحات الدولية، وبفضل هذا الدور، إلى جانب التطورات الداخلية اللبنانية، أمكن احتواء الأزمة تدريجيًا، وانتهت بانتخاب فؤاد شهاب رئيسًا

للجمهورية، في مناخ سياسي مهّد لإعادة الاستقرار إلى لبنان، فيما سجلت ليبيا حضورًا لافتًا بوصفها طرفًا عربيًا فاعلًا أسهم في إدارة الأزمة والحفاظ على التضامن العربي[16].

ثانياً: موقف المملكة الليبية المتحدة من انقلاب 14تموز1958في العراق:

شهد العراق في صبيحة يوم الاثنين 14 تموز 1958 حدثاً مفصلياً غيّر مسار تاريخه السياسي المعاصر، تمثّل في الانقلاب العسكري الذي نفّذه العميد الركن عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف، منهياً بذلك الحكم الملكي في العراق، وقد جاء هذا التحرك من خلال وحدات عسكرية كانت مكلفة رسمياً بالتوجه إلى الأردن في إطار الالتزامات العربية المشتركة، إلا أن العقيد عبد السلام عارف، قائد اللواء العشرين، عمد إلى تغيير مسار قواته باتجاه العاصمة بغداد، إذ دخلها في الساعات الأولى من الصباح وسيطر بسرعة على المواقع الحيوية، وفي مقدمتها وزارة الدفاع ودائرة البريد والبرق ومعسكر الرشيد وعدد من المراكز الحساسة الأخرى، الأمر الذي أدى إلى شلّ قدرة الحكومة الملكية على الرد أو التنظيم[17].

وفي أعقاب ذلك فُرض حصار عسكري على قصر الرحاب، مقر إقامة العائلة المالكة، ولم يُبدِ الملك فيصل الثاني وولي عهده الأمير عبد الإله وأفراد الأسرة المالكة مقاومة تُذكر، إذ فضّلوا الاستسلام على أمل الحصول على خروج آمن من البلاد، غير أن القوات المحاصِرة باشرت بإطلاق النار، مما أسفر عن مقتل الملك وولي عهده وعدد من أفراد العائلة المالكة، في حين نجت زوجة الأمير عبد الإله، وقد دُفنت جثة الملك فيصل الثاني بصورة سريعة، بينما تعرّضت جثة الأمير عبد الإله لعمليات تنكيل وسحل في شوارع بغداد، وانتهى الأمر بتعليقها على أحد أبواب وزارة الدفاع، في مشهد عكس حالة العنف والانفلات التي رافقت الساعات الأولى للانقلاب، أما رئيس الوزراء نوري السعيد، فقد تمكّن من الفرار عقب سقوط النظام الملكي، إلا أنه أُلقي القبض عليه بعد يومين وهو متخفٍ بزي امرأة، وتشير الروايات إلى أنه أقدم على الانتحار بإطلاق النار على نفسه، قبل أن تُنقل جثته إلى وزارة الدفاع وتُدفن سراً في مقبرة الأعظمية، غير أن بعض الأهالي قاموا لاحقاً بنبش قبره وسحل جثته في شوارع بغداد ثم إحراقها، وهو ما يعكس تصاعد مشاعر الغضب والانتقام الشعبي التي طبعت تلك المرحلة التاريخية[18].

ما إن بلغت أنباء انقلاب 14 تموز 1958 إلى ليبيا حتى أحدثت صدمة عميقة لدى الملك إدريس السنوسي، الذي عبّر عن ذهوله الشديد إزاء ما جرى في العراق، معلناً الحداد الرسمي في البلاد ابتداءً من الحادي والعشرين من تموز ولمدة أسبوعين[19].

وقد تأثر الملك إدريس تأثراً بالغاً بالطريقة التي قُتلت بها العائلة المالكة العراقية، ولاسيما أنه كان يرتبط معها برابطة نسب، إذ ينحدر كل من البيت السنوسي والبيت الهاشمي من نسل الرسول محمد(ﷺ)، الأمر الذي أضفى على الحدث بُعداً عاطفياً ودينياً خاصاً، وزاد من حدة هذا التأثر مقتل الملك فيصل الثاني، الذي كان في نظر الملك إدريس شاباً يافعاً لا يتحمل مسؤولية الظروف السياسية التي أفضت إلى وقوع الانقلاب، وانطلاقاً من هذا الشعور العميق بالحزن والاستنكار، اتخذ الملك إدريس السنوسي موقفاً سياسياً واضحاً تمثّل في رفض الاعتراف بالنظام الجمهوري الذي أُعلن في العراق، وهو موقف عكس طبيعة العلاقات الودية التي كانت تربط ليبيا بالنظام الملكي العراقي، وأبرز في الوقت نفسه موقف ليبيا المتحفظ إزاء التحولات العنيفة التي شهدها العراق آنذاك[20].

أشار بشير السني المنتصر إلى موقف ليبيا من الاعتراف بالنظام الجمهوري في العراق، موضحاً أن انقلاب 14 تموز 1958 أثار غضب الملك إدريس السنوسي وسخطه الشديد، ولاسيما بسبب الطريقة التي قُتل بها الملك فيصل الثاني وولي عهده الأمير عبد الإله، فضلاً عن مقتل السيد نوري السعيد، رئيس الوزراء المعروف. وقد انعكس هذا الغضب في موقف سياسي واضح، إذ منع الملك إدريس الحكومة الليبية من الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة، واستمر هذا الموقف حتى بعد أن سارعت غالبية دول العالم، بما في ذلك الدول العربية، إلى الاعتراف بالنظام الجمهوري الذي أُعلن في العراق [21].

حظي انقلاب 14 تموز 1958 بتأييد واضح من التيارات القومية العربية، إذ عد رئيس جمال عبد الناصر انتصاراً على ما وصفه بالأنظمة الرجعية في المنطقة، وفي المقابل، اتخذت ليبيا موقفاً مغايراً، إذ واصل الملك إدريس السنوسي رفضه الاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد في العراق لمدة قاربت ثلاثة أسابيع، على الرغم من اعتراف سائر الحكومات العربية به، واستغل جمال عبد الناصر هذا الموقف الليبي لتصعيد حملته الإعلامية ضد النظام الملكي في ليبيا، إذ بثّت الإذاعة المصرية أخباراً ذات طابع تحريضي أشارت فيها إلى أن جميع دول العالم قد اعترفت بالنظام الجمهوري في العراق باستثناء الكيان الصهيوني وليبيا، في محاولة لعزل ليبيا سياسياً وإظهارها في موقف متناقض مع الإجماع العربي، وهو ما عكس حدة التوتر السياسي والإعلامي الذي طبع العلاقات الليبية–المصرية في أعقاب انقلاب تموز[22].

وجدت الحكومة الليبية نفسها عقب انقلاب الرابع عشر من تموز 1958م في موقف سياسي دقيق ومعقد، نتيجة إصرارها على عدم الاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد في العراق، وهو موقف فسّرته القوى القومية والناصرية داخل ليبيا على أنه تعبير عن التماهي مع المعسكر الاستعماري ومعاداة للمدّ القومي العربي المتصاعد آنذاك، وأدى هذا التفسير إلى تصاعد حدة الانتقادات الموجّهة إلى الحكومة،

ولاسيما بعد أن ربط القوميون بين الموقف الليبي من أحداث العراق وبين التوجهات العامة للنظام الملكي في سياسته الخارجية، وفي هذا السياق، نشطت التيارات القومية في تنظيم حملات سياسية وإعلامية واسعة، حظيت بإسناد واضح من الجمهورية العربية المتحدة، وأسهمت في تعبئة الشارع الليبي وإثارة مشاعر السخط ضد الملك إدريس ومؤسسات الحكم، وامتد تأثير هذه الحملات إلى الأوساط الشعبية والطلابية والنقابية، إذ تصاعدت الدعوات المطالِبة بالانخراط في مشروع الوحدة العربية ومجاراة التحولات السياسية التي شهدها المشرق العربي، وأمام هذا الواقع المتوتر، حاولت الحكومة الليبية اتباع سياسة حذرة تقوم على احتواء الأزمة وتجنب الصدام المباشر مع الجماهير الغاضبة، خشية اتساع رقعة الاضطرابات الداخلية وتقويض الاستقرار السياسي في البلاد. غير أن تصاعد المطالب الشعبية، مقروناً بالضغط الإعلامي والسياسي الخارجي، فرض على الحكومة الليبية تحديات متزايدة، وجعل من تلك المرحلة إحدى أكثر الفترات حساسية في تاريخ ليبيا السياسي خلال العهد الملكي[23].

واجهت الحكومة الليبية تحدياً سياسياً كبيراً بعد انقلاب 14 تموز 1958 في العراق، إذ كان موقفها الرسمي في البداية يرفض الاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد، وذلك انطلاقاً من العلاقات الأسرية والدينية مع العائلة المالكة العراقية ومن حرصها على عدم الانحياز لما اعتبرته تغييرات مفاجئة وعنيفة في المنطقة، وفي 23 تموز1958، جرى لقاء مع الملك إدريس السنوسي لبحث إمكانية تعديل هذا الموقف، غير أن الملك تمسّك حينها برفض الاعتراف رفضاً قاطعاً، معبّراً عن استنكاره للطريقة التي أسفر بها الانقلاب عن سقوط العائلة المالكة مع تصاعد الضغوط السياسية الداخلية والخارجية، وعقب متابعة الحكومة لتداعيات عدم الاعتراف على العلاقات الليبية–العربية، أعيد فتح ملف الاعتراف بالنظام العراقي، وتم التوصل لاحقاً إلى موافقة الملك إدريس السنوسي خلال لقاء أُعقد في مدينة طبرق، وهو ما مثل نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الليبية تجاه الأحداث في العراق، وعقب هذا القرار، عُقد اجتماع عاجل للحكومة الليبية في 14 آب 1958، إذ صدر القرار الرسمي بالاعتراف بالنظام الجمهوري في العراق، وتم إعداد رسالة تهنئة وُجّهت إلى عبد الكريم قاسم، رئيس الحكومة العراقية الجديدة، لتأكيد الاعتراف الرسمي الليبي، كما تم استدعاء القائم بالأعمال العراقي في ليبيا، عبد المنعم الكيلاني، الذي استمر في ممارسة مهامه رغم تأخر الاعتراف الرسمي، وأُبلغ رسمياً بقرار ليبيا الاعتراف بالنظام العراقي وحكومة قاسم، وبذلك، أنهت الحكومة الليبية مرحلة التحفظ والانعزال التي اتسمت بها في أعقاب انقلاب تموز، مؤسِّسة لموقف رسمي يتماشى مع المعايير الدبلوماسية ويعكس الحرص على العلاقات العربية المتوازنة في المنطقة[24].

في خضم هذه المداولات، تلقّت الحكومة الليبية رسالة عاجلة من الملك إدريس السنوسي عبر الشفرة، جاء فيها نصاً أن الملك بعد تفكير عميق قضى الليلة السابقة دون نوم، وأعلن عزمه عدم الاعتراف

بما وصفه بحكومة القتلة، مؤكداً أن مخالفة موقف العالم أقل سوءاً من الاعتراف بما يعد باطلاً، وطالب الحكومة بعدم الاعتراف بالنظام العراقي الجديد [25].

أمام هذا الموقف، عقدت الحكومة الليبية اجتماعاً طارئاً لمجلس الوزراء لمناقشة تبعات الرسالة، وجرى الاتفاق على تقديم استقالة الوزارة في حال أصرّ الملك على موقفه، لما يشكله ذلك من تعارض مع القرار الذي اتخذته الحكومة بالاعتراف بالنظام العراقي، كما استُدعي رئيس الديوان الملكي عبد السلام البوصيري، لإبلاغ الملك بقرار الحكومة بالاستقالة، مع التأكيد أن الحكومة كانت قد أبلغت السفارة العراقية ووزارة الخارجية العراقية بالاعتراف الرسمي بالنظام الجديد، وأنه لم يعد بالإمكان التراجع عن هذا القرار، وبعد سلسلة اتصالات ومشاورات مكثفة، وجد الملك نفسه أمام خيارين صعبين إما قبول استقالة الوزارة وإثارة أزمة سياسية داخلية، أو المصادقة على الاعتراف بالنظام العراقي، وهو ما وضعه في موقف حرج أمام الشعب الليبي والدول العربية على حد سواء، إذ كان عليه الموازنة بين موقفه الشخصي ومصالح الدولة وعلاقات ليبيا الإقليمية[26].

وافق الملك إدريس السنوسي على الاعتراف بالنظام الجمهوري في العراق، لكنه اشترط أن يستمر السفير العراقي عبد المنعم الكيلاني في أداء مهامه في طرابلس، مؤكداً أنه لن يقبل أي سفير آخر سوى الذي كان يمثل النظام الملكي السابق. وبموجب هذا الشرط، أعلنت الحكومة الليبية رسمياً الاعتراف بالنظام الجمهوري العراقي في 8 آب 1958، منهية بذلك مدة التحفظ والجدل السياسي الذي رافق الموقف الليبي منذ انقلاب تموز في العراق كان موقف الحكومة الليبية في تلك المرحلة بالغ الصعوبة، إذ كانت تشاطر الملك إدريس السنوسي مشاعره تجاه ما حدث في العراق، غير أنها كانت تدرك أن مصلحة ليبيا العليا تتطلب تجاوز الاعتبارات العاطفية، لذلك سعت الحكومة إلى الاعتراف بالنظام الجمهوري العراقي، مدركة أن رفض الاعتراف قد يُستغل من قبل الإعلام المصري، الذي كان يشن هجمات متواصلة على المملكة الليبية، ولاسيما بعد تداعيات حرب السويس، لتصوير الحكومة الليبية على أنها معادية للتغيرات السياسية في المنطقة، وبادر مجلس الوزراء الليبي بالاعتراف بالنظام العراقي في الوقت المناسب، بهدف تفادي أي فتنة داخلية قد تهدد استقرار المملكة، وهو ما يعكس بوضوح حنكة الحكومة الليبية وعمق إدراكها لتعقيدات السياسة الداخلية والخارجية ومراعاتها لتوازن المصالح الوطنية مع الانخراط في المحيط العربي [27].

الخاتمة

تُظهر دراسة موقف المملكة الليبية المتحدة خلال عام 1958 مدى تعقيد المشهد السياسي في المنطقة العربية في تلك المرحلة الحساسة، وما واجهته ليبيا من تحديات كبيرة في إدارة علاقاتها الإقليمية مع دول

عربية شهدت اضطرابات داخلية وتحولات مفاجئة، فقد جاءت الأزمة اللبنانية، بانفجارها نتيجة الاحتجاجات الشعبية والاغتيالات السياسية، لتكشف هشاشة التوازن الداخلي في لبنان وأثر التدخلات الخارجية، ولاسيما من قبل الجمهورية العربية المتحدة، في تفاقم الانقسام السياسي، كما أن انقلاب 14تموز في العراق، الذي أطاح بالنظام الملكي، مثّل حدثًا مفصليًا عميق الأثر على الأمن والاستقرار في المنطقة، وألقى بظلاله على ليبيا بسبب الروابط التي كانت تربط الملك إدريس السنوسي بالعائلة المالكة العراقية.

لقد برز الدور الليبي بشكل فريد في هاتين الحالتين من خلال اتباع سياسة متزنة، قائمة على مبدأ الحياد النشط والوساطة الحكيمة، مع مراعاة المصالح الوطنية العليا واحترام السيادة العربية، ففي الأزمة اللبنانية، استطاعت ليبيا، عبر رئاستها لجلسات جامعة الدول العربية في بنغازي، أن تؤسس لمسار دبلوماسي متوازن، يجمع بين ضبط التوترات الداخلية اللبنانية واحتواء التدخلات الخارجية، ما منع المنطقة من الانزلاق نحو صدام أوسع، كما أظهرت الدبلوماسية الليبية قدرة على بناء توافقات عربية وإصدار قرارات جماعية، رغم رفض بعض الأطراف لها، بما يعكس جدية ليبيا في القيام بدور فاعل ومسؤول ضمن الإطار العربي المشترك.

أما في العراق، فقد واجهت ليبيا مأزقًا سياسيًا وأخلاقيًا في الوقت ذاته، نتيجة الصدمة العاطفية العميقة للملك إدريس السنوسي من أحداث 14 تموز 1958، والتي أدت إلى مقتل العائلة المالكة العراقية بطرق عنيفة ومهينة، ورغم هذه الصدمة، أظهرت القيادة الليبية القدرة على التوازن بين الاعتبارات العاطفية والروابط الأسرية، وبين مصلحة الدولة العليا في الحفاظ على استقرارها وعلاقاتها الإقليمية، إذ تم اتخاذ قرار الاعتراف بالنظام الجمهوري العراقي بشكل مدروس، مع ضمان استمرار السفير العراقي عبد المنعم الكيلاني في أداء مهامه، ما يؤكد دقة التخطيط السياسي والحنكة الدبلوماسية الليبية.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسات الليبية في هاتين الحالتين لم تكن مجرد ردود فعل آنية على الأحداث، بل امتدت إلى أبعاد استراتيجية عميقة، شملت تعزيز التضامن العربي، وحماية الوحدة الإقليمية، وموازنة المصالح الوطنية مع الضغوط الدولية والإقليمية، كما برهنت هذه السياسات على قدرة ليبيا على ممارسة دبلوماسية قائمة على التقدير الواقعي للأحداث، والوعي بحساسية المرحلة التاريخية، والقدرة على اتخاذ قرارات متوازنة تضمن الحد الأدنى من الانقسامات الداخلية، وتجنب الانزلاق في أزمات أكبر.

إن دراسة هذا للموقف الليبي تقدم نموذجًا مميزًا للدبلوماسية العربية الوسطية والفاعلة في مدة اتسمت بحساسية سياسية عالية، وتحولات سريعة في الموازين الإقليمية، كما تؤكد أهمية المواقف المدروسة والموزونة في إدارة الأزمات العربية، وكيف يمكن لدولة، مثل ليبيا في تلك المرحلة، أن ان تؤدي دورًا

محوريًا في حفظ الاستقرار، وتعزيز التضامن العربي، والاحتفاظ بموقع سياسي مؤثر على المستوى الإقليمي والدولي، وبناءً علية فأن سياسة المملكة الليبية المتحدة عام 1958 تمثل مثالاً متكاملاً للدبلوماسية الواقعية والحيادية النشطة، القائمة على الموازنة بين القيم الأخلاقية والروابط التاريخية من جهة، والمصالح الوطنية والإقليمية من جهة أخرى، بما يعكس مستوى عاليًا من الوعي السياسي والقدرة على التعامل مع التحولات المفاجئة في بيئة إقليمية معقدة، ما يجعل هذا الدور مرجعًا مهمًا لفهم السياسة العربية في مدة الحرب الباردة.

قائمة المصادر

اولاً: الوثائق

1. جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورة اجتماعه العادية، تشرين الأول 1958.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة

1. اوريل دان، العراق في عهد قاســـم، ترجمة، تعليق:جرجيس فتح الله، ط1، دار أراس للطباعة والنشر، اربيل ، 2012.
2. بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ، 2008.
3. سامي حكيم، هذه ليبيا، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، 1970.
4. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دارسة في تطورها السياسي، دار الثقافة، بيروت، 1966.
5. محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي ميلاد دولة الاستقلال، ج1، مج3، ط 2، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، 2017 .

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

1. أنوار ســعدون نجم الســباعي، العلاقات المصــرية اللبنانية1952-1958،رســالة ماجســتير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، 2010.
2. أيمان عباس حمزه، دور كميل شـــمعون وأعضـــاء حزب الوطنين الأحرار في المجلس النيابي اللبناني١٩٣٤- ١٩٨٧، رســالة ماجســتير غير منشــورة، كلية التربية للعلوم الإنســانية، جامعة كربلاء، ٢٠٢١.

3. شاكر ضيدان السويدي، السياسة الأمريكية اتجاه لبنان1946-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004.
4. عداي إبراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان1900- 1987،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار،2011.
5. محمود الجبوري، حزب الوطنين الأحرار ودوره السياسي في لبنان 1958-1980، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت ، 2020.
6. محمود عادل أبو هلال، تطور العلاقات اللبنانية الفلسطينية 1948-1975دارسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة غزة، 2006.

رابعاً: البحوث والدراسات الاكاديمية

1. مجيد حميد عباس الحدراوي، موقف مجلس النواب اللبناني من قضية اغتيال الصحفي نسيب المتني عام 1958، مجلة كلية الاداب، العدد32، جامعة الكوفة، 2014.
2. محمد الطاهر، التطورات السياسية في العراق في عهد عبدالكريم قاسم1958-1963، مجلة الاداب، عدد خاص، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2019.

الهوامش

---

(1)ولد عام١٩١٠وهو صحافي لبناني ونقيب المحررين ومؤسى جريدة التلغراف في لبنان كان المعارضين لحكومة الرئيس كميل شمعون، ومن انصار التيار القومي الداعي الى التقارب مع الجمهورية العربية المتحدة توفي عام ١٩٥٨.للمزيد ينظر:مجيد حميد عباس الحدراوي،موقف مجلس النواب اللبناني من قضية اغتيال الصحفي نسيب المتني عام 1958،مجلة كلية الاداب،العدد32، جامعة الكوفة، 2014،ص135.

(2)وُلد كميل شمعون في العام 1900 في دير القمر، تلقى تعليمه في جامعة القديس يوسف، إذ درس الحقوق. كان سياسيًا لبنانيًا بارزًا وقد تولّى رئاسة الجمهورية من 1952 إلى 1958، ساهم بشكل كبير في تطوير الاقتصاد اللبناني وتعزيز العلاقات مع الدول الغربية، لكنه واجه اضطرابات داخلية أدت إلى ثورة 1958. بعد انتهاء ولايته، أسّس حزب الوطنيين الأحرار وظل نشطًا في الحياة السياسية اللبنانية. شغل عدة مناصب وزارية وساهم في أحداث مفصلية في تاريخ لبنان. توفي في العام 1987 بعد مسيرة سياسية حافلة.للمزيد ينظر: عداي إبراهيم مجيد حوران الجنابي،كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان1900-1987،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب،جامعة الأنبار،2011.

(3)أنوار سعدون نجم السباعي،العلاقات المصرية اللبنانية1952-1958،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية للعلوم الإنسانية،جامعة ذي قار،2010،ص١٤٠.

(4)عداي إبراهيم مجيد حوران الجنابي،كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان1900- 1987،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب،جامعة الأنبار،2011،ص162.

(5)أيمان عباس حمزه،دور كميل شمعون وأعضاء حزب الوطنين الأحرار في المجلس النيابي اللبناني١٩٣٤- ١٩٨٧،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية للعلوم الإنسانية،جامعة كربلاء،٢٠٢١،ص٦٣.

(6)المصدرنفسه،ص٦٥.

(7)عداي إبراهيم مجيد حوران الجنابي،المصدرالسابق،ص165.

(8)شاكر ضيدان السويدي،السياسة الأمريكية اتجاه لبنان1946-1958،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب،جامعة بغداد،2004،ص100.

(9)محمود الجبوري،حزب الوطنين الأحرار ودوره السياسي في لبنان 1958-1980،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية التربية للعلوم الانسانية،جامعة تكريت ،2020،ص167؛ محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي ميلاد دولة الاستقلال، ج1، مج3،ط 2،الفرات للنشر والتوزيع،بيروت، 2017 ، ص20.

(10)المصدرنفسه.

(11)عداي ابراهيم الجنابي،المصدر السابق،ص167.

(12)بشير السني المنتصر،مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي،ط1،مكتبة الشروق الدولية،القاهرة ،2008،ص93.

(13)جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورة اجتماعه العادية، تشرين الأول 1958، ص19.

(14)مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دارسة في تطورها السياسي، دار الثقافة، بيروت، 1966،ص330؛ محمد يوسف المقريف،المصدرالسابق، مج3،ج1، ص20.

(15)محمود عادل أبو هلال، تطور العلاقات اللبنانية الفلسطينية 1948-1975دارسة تاريخية،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاداب،جامعة غزة،2006،ص110.

(16)مجيد خدوري،المصدرالسابق،ص330.

(17)اوريل دان، العراق في عهد قاسم،ترجمة،تعليق:جرجيس فتح الله،ط1،دار أراس للطباعة والنشر،اربيل ،2012،ص47.

(18)محمد الطاهر،التطورات السياسية في العراق في عهد عبدالكريم قاسم1958-1963،مجلة الاداب،عدد خاص،كلية الاداب،جامعة بغداد،2019،ص39-40.

(19)سامي حكيم،هذه ليبيا،ط1،مكتبة الأنجلو المصرية،1970،ص158-186

(20)مجيد خدوري،المصدرالسابق،ص330.

(21)بشير السني المنتصر،المصدرالسابق،ص91.

(22)مجيد خدوري،المصدرالسابق،ص330-331.

(23)المصدرنفسه.

(24)بشير السني المنتصر،المصدرالسابق،ص91-92.

(25)بشير السني المنتصر،المصدرالسابق،ص92.

(26)المصدرنفسه.

(27)مجيد خدوري،المصدرالسابق،ص331.

المستخلص باللغة الانكليزية

The study examines the position of the United Kingdom of Libya toward the most significant political transformations of 1958, with particular emphasis on the Lebanese crisis and the Iraqi coup. During that period, Lebanon experienced severe political and security unrest following the assassination of journalist Nasib al-Matni and the escalation of popular protests against the rule of President Camille Chamoun. This prompted the Lebanese government to submit an official complaint to the League of Arab States, accusing the United Arab Republic, led by Egypt, of interference. The League Council convened in Benghazi under Libya's presidency, where Libya played an active mediating role, seeking to calm the situation and preserve Lebanese sovereignty, despite President Chamoun's refusal to accept the Council's resolutions. This stance highlighted Libyan policy based on balance and neutrality.

In Iraq, the coup of 14 July 1958 led to the overthrow of the monarchy and the killing of the royal family, causing profound shock to King Idris al-Senussi and the Libyan government. Despite internal and external pressures, Libya sought to balance its familial and religious ties with the Iraqi royal family against its supreme national interests. This approach culminated in the decision to recognize the Iraqi republican regime on 8 August 1958, on the condition that the Iraqi ambassador, Abdul Moneim al-Kilani, remain in Tripoli.

The study reflects Libya's ability to practice a balanced and prudent diplomacy in managing Arab crises, maintaining the stability of the kingdom, and harmonizing its national interests with adherence to diplomatic norms and Arab solidarity, despite the complex challenges and regional conflicts that characterized that period.